International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR)
ISSN: ISSN: 2643-976X
Vol. 4, Issue 8, August – 2020, Pages: 67-81

The Impact of Public Expenditure on Economic Growth in Sudan, 2007-2018

Dr. Howyda El-Tahir Hassan Taha

Ministry of Finance North Kordofan

Abstract: *Is there a relationship between public spending and economic growth and what is the impact of public spending on output? The local are the basic assumptions that the researcher sought to prove by relying on the descriptive method.In describing and analyzing the phenomenon of increasing public expenditures, and its impact on (growth) GDP In the study area .The researcher found an increase in the volume of public spending in the country, which leads to an increase in the domestic product Total (production), public spending on public investment in the form of infrastructure and structures Basic, is the most positively influencing economic growth, the absence of economic maturity then That the majority of economic spending is in non-productive sectors (service) or security spending The researcher rationalizes spending by setting a first priority for spending on productive sectors to increase productivity. Economic growth and the development of sectors strategies with clear objectives in accordance with the priorities established required by every sector. Attracting national capital by developing attractive investment policies.*

Keywords: public spending - GDP - economic growth.

أثر الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي في السودان الفترة 2007-2018.

الاسم :د. هويدا الطاهر حسن طه .....وزارة المالية شمال كردفان

المستخلص:

هل توجد علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وماهو تأثير الانفاق العام علي الناتج المحلي هي الفرضيات الأساسية التي سعي الباحث لإثباتها بإلاعتماد علي الأسلوب الوصفي في وصف وتحليل ظاهرة ازدياد النفقات العامة ، وأثرها علي (النمو) الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الدراسة.

توصل الباحث الي زيادة حجم الانفاق العام في الدولة يؤدي الي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج) ، الانفاق العام علي الاستثمارات العامة في شكل بني تحتية وهياكل قاعدية هو الاكثر تأثيراً علي النمو الاقتصادي وبشكل إيجابي ،غياب الرشد الاقتصادي إذا أن اغلبية الصرف الاقتصادي في القطاعات غير المنتجة (خدمية) أو صرف أمني.أوصي الباحث بترشيد الإنفاق وذلك بوضع أولوية للصرف علي القطاعات المنتجة لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ،ووضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع. وجذب رؤوس الأموال الوطنية وذلك بوضع سياسات استثمارية جاذبة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام – الناتج المحلي – النمو الاقتصادي.

المقدمة :

يلعب الإنفاق الحكومي دور رئيسي وحيوي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق أهداف البلاد . ومن خلاله أيضا يمكن استقراء واقع ومستقبل التوظيف وحجم الطلب الكلي واتجاهات التكوين الرأسمالي واتجاهات الأسعار والتي تعد بشكل عام مرآه للتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها

وإداراتها إلا أن حجم هذا الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي أي أن تأثيره أيضا بارز في معادلة الدخل القومي .

الإنفاق الحكومي قد يؤثر بشكل مباشر على عمليات التكوين الرأسمالي والإنتاج والدخل والاستهلاك والادخار ، وكذلك على نمط توزيع الاستثمارات . هذا فضلا عما أثبتته التجارب من أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية إنما يتوقف إلى حد كبير على قدرة هذه الدولة على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة والتي تتوقف على قدرة هذه القطاعات على زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي الإنتاج الوطني وتنويع هذا الإنتاج ، مما يسمح بتنمية قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي ودفع معدل النمو إلى مستوى مرموق .

تستطيع الدولة أن تلعب دورا أكبر في التأثير على كل من العرض الكلي والطلب الكلي وذلك باستخدام الوسائل المتاحة لديها والمتمثلة في الإنفاق الحكومي المباشر والإنفاق الحكومي التحويلي (الإعانات) والضرائب .

يتميز الإنفاق الحكومي بأنه لايتحدد فقط بالظروف الاجتماعية أو السياسية أو القيم الدينية أو الأقتصادية ، وإنما أيضا عائدات النفط لها دور كبير في تحديد مصيره .وحديثاً عائدات تصدير الذهب وقد كان لانخفاض عائدات النفط بسبب إنفصال جنوب السودان من شماله أثرا سيئ على الإنفاق على البنية التحتية ، مما أدي الي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي . حيث أن انخفاض تلك الإيرادات نتج عنه عجز في الميزانية وهي حقيقة يجب التصدي لها وإيجاد الحلول الناجحة للتخفيف من آثارها السلبية على النمو الاقتصادي .

الإنفاق الحكومي يكون منتجاً عندما يجيد استخدام الموارد المالية بكفاءة وقد يكون غير ذلك لذا برزت أهمية الاستثمار الخاص لأن الحكومة الواعية هي التي تعي مايجب القيام به ومايجب تركه للقطاع الخاص ولاتغفل دور القطاع العام والذي يمتلك سياسة الإنفاق الحكومي في دعم وتطوير الاستثمار الخاص والتي بالتالي تؤثر في النمو الإقتصادي فالعلاقة هنا دائرة متكاملة بين القطاعين الخاص والعام .

الأهداف:

تسعى هذه الدراسة بصفة رئيسية إلى البحث عن العلاقة التي تربط الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة التغيرات التي تكون قد طرأت على الانفاق العام خلال فترة من الزمن توضيح مدى العلاقة بين الإنفاق العام على الخدمات العامة والنمو الاقتصادي.

الفروض:

1. هل توجد علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟
2. ماهو تأثير الانفاق العام علي الناتج المحلي؟

المنهجية :

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في وصف وتحليل ظاهرة ازدياد النفقات العامة ، وأثرها علي (النمو) الناتج الإجمالي (بالأسعارالجارية) في منطقة الدراسة.بالاعتماد على بيانات وصفية أولية كالتقارير وثانوية ومواقع على الإنترنيت

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR)
ISSN: ISSN: 2643-976X
Vol. 4, Issue 8, August – 2020, Pages: 67-81

ورسائل جامعية وكتب وتقارير محلية. كما تعتمد الدراسة أيضاً على الأسلوب القياسي باستخدام معلومات العينة من خلال برنامج الاكسل لتحليل العينة(رسم بياني).

منطقة الدراسة

يقع السودان في الجزء الشمالي الشرقي لقارة أفريقيا بين دائرتي العرض 8.45˚ إلى 22.8˚ شمال خط الاستواء وخطي الطول 21.49˚ إلى 38.34˚ شرقاً، وتبلغ حدوده البحرية على ساحل البحر الأحمر 853 كلم والسودان تجاوره سبع دول هي مصر وليبيا شمالاً، وفي الشرق والجنوب الشرقي أريتريا وأثيوبيا وجنوباً دولة جنوب السودان وفي الغرب والجنوب الغربي دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى.

شكل (1) موقع السودان

المصدر :.www.gate.ahram.org.eg

تتكون جمهورية السودان من 18 ولاية وهذا التقسيم جاء حديثاً نتيجة لإتفاقية السلام الشامل بين شمال السودان وجنوبه عام 2005م ثم بعد إنفصال الجنوب في سنة 2011م عبر استفتاء عام بمقتضي الإتفاقية ذاتها. وما تبع ذلك من تقسيم لاحق للولايات، ترتيب الولايات بحسب الموقع الجغرافي: الولاية الشمالية – نهر النيل– البحر الأحمر– القضارف – كسلا – سنار –الخرطوم– الجزيرة – شمال كردفان – النيل الأزرق – النيل الأبيض –جنوب كردفان – غرب كردفان – شرق درافور– جنوب دارفور– شمال درافور– وسط درافور –غرب دارفور.[1].

حجم وخصائص السكان

[1] https://.wikipedia.org/wiki

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR)
ISSN: ISSN: 2643-976X
Vol. 4, Issue 8, August – 2020, Pages: 67-81

قدر عدد سكان السودان 40.53 مليون نسمة وفق التقدير الإحصائي لعام 2017. ويتركز غالبهم حول حوض النيل، وأكبر كثافة سكانية هي في ولايتي الخرطوم وجنوب دارفور تليها ولاية الجزيرة من حيث الترتيب. ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.5% وتشير التركيبة النوعيّة للسكان مناصفة تقريباً بنسبة 99.9 ذكر لكل 100 أنثي . حيث يشكل الشباب النسبة الغالبة من السكان دون سن الخامسة عشر 40.8%، فنسبة المواطنين في الحضر تمثل 34.7% من جملة السكان و غالبية السكان يعيشون في المناطق الريفية بنسبة 65.3%[2].

جدول (1) العرض والطلب للقوي العاملة للفترة 2012م-2016م

البيان	تعداد 2008م	معدل النمو%	مسح قوة العمل 2011 سنة الأساس	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
إجمالي عدد السكان	30.498.000	2.8	29.945.715	35.055.538	36.163.778	37.289.406	38.435.250	39.598.700
حجم القوي العاملة (العرض)	6.677.410	4	8.972.098	9.716.002	10.961.498	12.341.416	14.944.002	18.982.104
المشتغلين (الطلب)	6.234.682	0.9	7.538.077	7.839.600	8.479.311	9.538.007	11.158.194	13.575.649
المتبطلين (الفجوة)	1.350.003	4.1	1.750.644	1.876.402	2.212.187	2.803.354	3.785.808	5.406.455
معدل البطالة	%16.8		%18.5	%19.3	%20.7	%22.7	%25.3	%28.5

المصدر: مسح قوة العمل 2011- وزارة العمل والإصلاح الإداري وبيانات التعداد السكاني 2008م ، التقديرات من وزارة العمل والإصلاح الإداري

من الجدول (1) نجد أن معدلات البطالة في إزدياد مستمر حيث بلغ معدل بطالة 19.3% خلال العام 2012م، أما العام 2013م قدره 20.7%، وفي العام 2014م بلغ قدره 22.7%، أما خلال العام 2015م قدره 25.3% أما خلال العام 2016م بلغ بمعدل 28.5% .

جدول (2)اقتصاد السودان

الإحصائيات	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017	2018
الناتج الإجمالي (مليار جنيه)	243	295	475	583	683.3	773.4	12.289.6
نمو الناتج الإجمالي	%1.4	%3.6	%2.7	%4.3	%4.9	%5.2	%5.7
الصادرات (دولار)	4.066.499	4.789.732	4.473.723	3.169.011	3.093.639	4.100.400	3.484.700

[2] www.fanack.com

الواردات (دولار)	9.160.318	9.918.158	9.211.282	9.509.124	8.323.395	8.220.300	7.065.100
التضخم	%35.1	%41.9	%25.7	%12.6	%30.5	%25	%72.9

المصدر : بنك السودان المركزي التقرير السنوي رقم (52-58) للعام 2012م – 2018م

من الجدول أعلاه نجد أن نسبة النمو الاقتصادي في العام 2012 كانت 1.4% والتضخم 35.1%، أما العام 2013م بلغت نسبة النمو الاقتصادي 3.6% والتضخم قدرها 41.9%، أما العام 2014م بلغت نسبة النمو الاقتصادي 2.7% والتضخم 25.7% أما العام 2015م بلغت نسبة النمو الاقتصادي 4.3% والتضخم12.6%، أما العام 2016م بلغت بنسبة النمو الاقتصادي 4.9% التضخم قدرها 30.5% بينما نسبة النمو الاقتصادي في العام 2017 م نسبة 5.2% والتضخم 25% أما في العام 2018 بلغت نسبة النمو الاقتصادي 5.7% والتضخم 72.9%.

نظام الانفاق العام في السودان :-

تعرف النفقة العامة عادة بأنها مبلغ من النقود أو قابل للتقويم النقدي يخرج من الخزانة العامة للدولة أو أحد السلطات المكونة لها بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة[3].

النظرية المالية العامة تهتم بدراسة نشاط الدولة ووسائلها في إشباع حاجاتها العامة استخدام توزيع النفقات بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت استثمارية أم خدمية.

كيفية تمويل هذه النفقات [4] .

تسهم النفقات العامة لكل دولة في إشباع حاجات الأفراد و المواطنين من السلع والخدمات ، من مختلف أنواعها وكمياتها ، ثم فحص مدى ملاءمتها وكفاءتها ، ويكون هذا الإشباع أما عن طريق إنتاج الحكومة لديك ، أو عن طريق عقد بين الحكومة والقطاع الخاص فيما يتعلق بالشراء أو تقديم الخدمات سواء كان ذلك من الداخل أو الخارج.

أولاً- ماهية النفقة العامة وعناصرها:

1- تعريفها: النفقة العامة هي مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام.

عناصر النفقة العامة:ويمكن من خلال التعريف السابق أن نحدد عناصر النفقة العامة بما يأتي:

أ) النفقة العامة مبلغ من النقود: كانت الدولة قديماً تسعى لإشباع الحاجات العامة عن طريق الحصول على سلع وخدمات مقابل أشياء عينية . فتهب الأملاك العامة مثل الأراضي والمباني ، وتمنح الألقاب ، وتنعم بالأوسمة لقاء قيام المستفيدين من كل ذلك بخدمات عامة ، وقد فعلت ذلك إلى القول بأن شكل النفقة كان عينياً قبل أن يكون نقدياً . بيد أن النفقة العامة. وهناك جملة أسباب تقف وراء اتخاذ الدولة للصيغة النقدية في نفقاتها منها[5]:

- تحول المجتمعات من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي ، وعليه فلا يعقل أن يتعامل الأفراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل الدولة معهم بالصيغة العينية .

([3])د. أحمد عبد الله إبراهيم ، المالية العامة التشريع والتطبيق في السودان ، الطبعة الثانية 2012 ص25

([4])حسني علي خربوش: تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984 ، ص: 1-2.

([5])حيدر وهاب عبود: دروس في المالية العامة والتشريع المالي ، الجامعة المستنصرية ، العراق (بغداد) ، (بيون).

– صعوبة ممارسة الرقابة الإدارية والبرلمانية على الإنفاق العيني.

– يثير الإنفاق العيني مشاكل إدارية متعددة منها عدم الدقة في تقديرها أو محاباة الدولة لبعض الإفراد بإعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها عن ثمن السلع والخدمات التي قدموها مقابل ذلك.

نخلص من كل ما تقدم إلى النفقات العامة وذلك في العصر الحديث تعرف بمبلغ نقدي تستعمله الدولة لإشباع الحاجات العامة. ولا مانع إطلاقاً من إشباع الحاجات العامة بطرق أخرى مثل الخدمات التي تقدم لها الأفراد والهبات الممنوحة من قبلهم هنا يجب أن نلفت النظر إلى تلك الخدمات ليست نفقات عامة ، لان التعريف المذكور بالنسبة للنفقة العامة لا ينطبق عليها ، وهي عبارة عن وسائل أخرى يمكن للدولة عن طريقها إشباع الحاجات العامة وتأدية الغرض نفسه الذي تقوم به النفقة العامة. فيجب التمييز إذن بين النفقة العامة وبين إشباع الحاجة العامة ، فالنفقة العامة هي الوسيلة الرئيسية لإشباع الحجم ، أما إشباع الحاجات العامة يمكن أن يتم بطريق آخر غير النفقات مثل الخدمات التي يقدمها الأفراد.

ب) – النفقة العامة تصرف من قبل شخص عام: يتطلب الأمر حتى نكون أمام نفقة عامة أن تكون تلك النفقة صادرة عن شخص عام فتشييد مدرسة من قبل شخص خاص هو نفقة خاصة .أما تشييد هذا البناء نفسه من قبل أحد أشخاص القانون العام فهو نفقة عامة . وتم اعتماد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة معيارين هم :

– المعيار القانوني: اعتمد التقليديون هذا المعيار الذي مفاده أن النفقة تعد عامة إذا كانت صادرة من الشخصيات المعنوية العامة مثل الدولة والقيام العامة والخاصة المحلية .

– المعيار الوظيفي: لم يعد المعيار القانوني كافياً لتحديد طبيعة النفقة .إذ مع تطور دور الدولة من الحياد إلى التدخل انهار الأساس الذي بني عليه ذلك المعيار ، وقد دفع ذلك الفكر المالي إلى البحث عن معيار جديد ، فوجدوا ضالتهم في الأساس الوظيفي وعليه تعد نفقة عامة تلك التي تدفعها الدولة بصفتها السيادية أي بصفتها صاحبة سلطة وامتيازات قانونية. أما ما تدفعه الدولة في نشاط مشابه لنشاط الأفراد فانه يعد نفقة خاصة.

ويذهب البعض إلى الأخذ في هذا المجال بفكرة واسعة للنفقات العامة باعتبارها من الفكرة السابقة التي تنبثق من نطاق المنفعة. وعليه فان النفقة العامة هي نفقات القطاع العام لتلك الأشخاص المعنوية العامة مثل الدولة والشركات العامة التي تملك الدولة رأسمالها وشركات الاقتصاد المختلط إذا كانت الدولة حصة كبيرة في رأسمالها وهي التي تسيطر عليها وتتحكم في توجيهها.

جـ) – النفقة العامة تصرف إشباعا لحاجة عامة: العنصر الثالث للنفقة العامة أنها تستخدم لإشباع حاجة عامة. ويعني ذلك أن مبرر النفقة العامة وجود حاجة عامة تتولى الدولة إشباعها نيابة عن الأفراد. ويذهب البعض بناء على ذلك أن إنفاق المال العام لتحقيق منفعة خاصة لا يعد إنفاقاً عاماً.

يفرق النظام المالي في السودان بين ثلاث مستويات للإنفاق العام هي:–

1. **المستوي السيادي** :–تتدرج نفقات رئاسة الدولة ونفقات الامن والدفاع والعدالة والتمثيل الخارجي وغيرها من النفقات المتعلقة بالوظيفة الرئيسية للدولة وتشغيل إدارتها وهي نفقات تمس النظام السياسي للدولة وأجهزتها التشريعية والتنفيذية والأمنية في اعلي مستوياتها مما يتطلب معالجات خاصة تتعلق بالسرية وحفظ كيان الدولة لذلك يتم رصد اعتماداتها بمعرفة مسؤلين في قمة جهاز الدولة دون الدخول في تفاصيلها، ويتم الاتفاق عليها مركزياً.
2. **المستوي الاجتماعي:** يشمل نفقات التعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية والاعانات والضمانات الاجتماعية والمعاشات وفوائد ما بعد الخدمة وغيرها من الخدمات العامة التي تهم المواطن لبلوغ مستوي معين من الرقي الاقتصادي والاجتماعي.
3. **المستوي الاقتصادي** : يشمل النفقات التنموية وإنشاء الصناعات والسلع وخدمات البنوك والمؤسسات التمويلية وغيرها من النفقات الرأسمالية.

يتم تقسيم جميع الانفاق العام أعلاه الي انفاق جاري لمقابلة التسير والتشغيل ويقصد النفقات التي تتكرر سنوياً بنوعها وليس حجمها ويتم تمويلها من الموارد الذاتية كالضرائب والرسوم ، وانفاق رأسمالي (تنموي) يفترض فيه تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد القومي في المستقبل وهذا الانفاق يختلف من التسيير في ان الصرف عليه لا يتكرر سنوياً وإنما يتم مرة واحدة سواء كان دفعة واحدة او علي أجزاء ويطلق عليها النفقات التنموية حيث يتم تمويله بالموارد الخارجية كالقروض بالإضافة الي فائض الموارد المحلية إن وجدت.

هذا التقسيم يعني إختلاف طبيعة الانفاق كل مستوي وتميزه بخصائص ذاتية تختلف عن الخصائص التي تتميز بها المستويات الأخرى.

لإن بناء هيكل النفقات العامة في السودان (عدا النفقات السيادية) تم بناءاً علي إحصائيات مالية الحكومة وتخضع عادة لدراسات قبل إقرارها حيث الفصل الأول المتعلق بالاجور (تعويضات العاملين) يتم دراسته بواسطة ديوان شئون الخدمة للتأكد من سلامة تقديراته تمشياً مع السلم الوظيفي والاعداد المطلوبة من الدرجات الوظيفية المختلفة والفعلية للوحدات.

أما الفصل الثاني المتعلق بالخدمات (شراء السلع والخدمات) تتم دراسته بواسطة إدارة الميزانية بوزارة المالية للوقوف علي أسباب زيادته أو نقصانه عن العام السابق والتأكد من تمشيه مع السياسة العامة للدولة وقوانينها المالية.

أما الفصل الثالث (إقتناء الأصول غير المالية) المتعلق بالتنمية فتتم دراسته بواسطة وكالة التخطيط التنموي للتأكد من تمشيه مع الخطه العامة والسياسة المالية للدولة ومراعاة المقدرة التنفيذية للوحدات.

بينما الفصل الرابع المتعلق بمساهمة الحكومة في رؤوس أموال المؤسسات والشركات العامة تتم دراسته في وكالة الاقتصاد بوازرة المالية [6].

النتائج الإحصائية والمناقشة:-

([6]) د.أحمد عبد الله إبراهيم المالية العامة في السودان ، سبق ذكره ص ص 37-38

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR)
ISSN: ISSN: 2643-976X
Vol. 4, Issue 8, August – 2020, Pages: 67-81

جدول رقم (3) يوضح الانفاق الحكومي والناتج المحلي بالأسعار الجارية للفترة من 2007-2018

مليون جنيه

#	العام	الانفاق الحكومي	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	ملاحـــــــــــــظات
1	2007	17.403.3	90.339.0	
2	2008	22.724.8	127.746.9	
3	2009	20.372.9	135.659.0	
4	2010	28.061.8	162.203.9	
5	2011	32.193	186.556	انفصال في الجنوب في يوليو
6	2012	29.821.5	243.412.8	
7	2013	40.768	342.803.3	
8	2014	51.900	471.295.4	
9	2015	61.497.5	582.937.4	
10	2016	68.825.5	667.568.1	
11	2017	91.368	773.467.7	
12	2018	162.792	1.228.967.3	

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي السنوية من 2007-2018م

من الجدول أعلاه نجد ان الانفاق الحكومي 17.403مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 90.339 مليون جنيه خلال العام 2007م اما خلال العام 2008م بلغ 22.724 مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 127.746 مليون جنيه،وفي خلال العام 2009م بلغ 20.372مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 135.659مليون جنيه، اما خلال العام 2010م بلغ28.061 مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 162.203مليون جنيه، أما خلال العام 2011م بلغ32.193 مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 186.556مليون جنيه، أما خلال العام 2012م بلغ 29.821 مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 243.412 مليون جنيه، أما خلال العام 2013م بلغ 40.768 مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 342.803 مليون جنيه، أما خلال العام 2014م بلغ 51.900 مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 417.295 مليون جنيه، أما خلال العام 2015م بلغ 61.497 مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 582.937 مليون جنيه، أما خلال العام 2016م بلغ 68.825 مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 667.568 مليون جنيه، أما خلال العام 2017م بلغ 91.368 مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 773.467 مليون جنيه ، أما خلال العام 2018م بلغ 162.792 مليون جنيه والناتج المحلي بالأسعار الجارية 1.228.967مليون جنيه.

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR)
ISSN: ISSN: 2643-976X
Vol. 4, Issue 8, August – 2020, Pages: 67-81

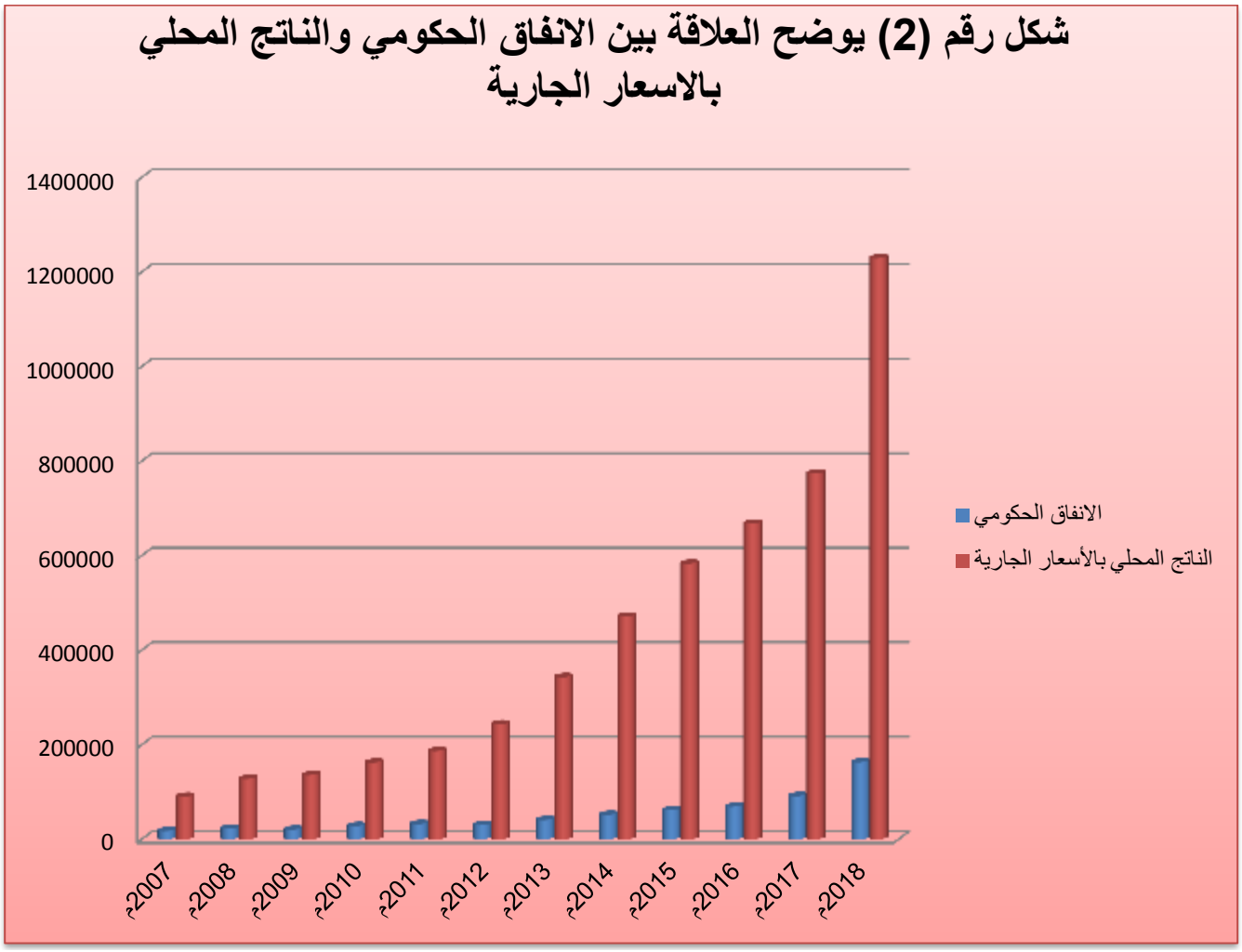

إعداد الباحثة بالاعتماد علي بيانات الجدول رقم (3)

من الشكل رقم (3) يتضح أن العلاقة بين الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية، تأثير زيادة النفقات العامة علي الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي) تأثير إيجابي خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4) يوضح نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2007-2018

بالنسبة المئوية

#	العام	الزراعي	الصناعي *	الخدمي * *
1	2007	35.3	30.6	34.1
2	2008	35.9	31.4	32.7

3	2009	30.8	21.6	47.6
4	2010	31.3	21.8	46.9
5	2011	28.9	23.2	47.9
6	2012	30.6	20.4	49
7	2013	30.5	21.6	47.9
8	2014	28.2	23.1	48.7
9	2015	29.9	20.1	50
10	2016	28.9	20	51.1
11	2017	29	20.1	50.9
12	2018	23.9	17.4	58.7

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي السنوية من 2007-2018م

* الصناعي يشمل (البترول والتعدين + المحاجر + البناء والتشييد + الصناعات التحويلية واليدوية + الكهرباء والمياه).

** الخدمي يشمل (العقارات والفنادق + النقل والمواصلات + الخدمات الحكومية + الخدمات الخاصة غير الربحية للاسر المعيشية + الاتصالات).

من خلال الجدول رقم (4) نجد ان مساهمة القطاع الرزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بغت 35.3% خلال العام 2007م أما القطاع الصناعي 30.6% والخدمي 34.1% ، أما في العام 2008م ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي الي 35.9% كما ارتفع القطاع الصناع الي 31.4% أما القطاع الخدمي بلغ 32.7% ، في العام 2009م انخفضت مساهمة القطاع الزراعي الي 30.8% أما القطاع الصناعي انخفض انخفضاً كبيراً ليسجل 21.6% وارتفع القطاع الخدمي ارتفاعاً كبيراً ليبلغ 47.6%، في العام 2010م ارتفع القطاع الزراعي والصناعي ارتفاعاً طفيفاً ليسجل 31.3% و 21.8% علي التوالي بينما انخفض القطاع الخدني الي 46.9%، في العام 2011م انخفض القطاع الزراعي انخفاضاً كبيراً ليسجل 29.9% كما ارتفع القطاع الصناعي والخدمي الي 23.2% و47.9% علي التوالي،اما في العام 2012م أرتفع القطاعين الزراعي والخدمي ارتفاعاً كبيراً 30.6% و49% علي التوالي بينما انخفض القطاع الصناعي الي 20.4%. ، في العام 2013م سجل القطاع الزراعي 30.5% وارتفع القطاع الصناعي ارتفاعاً طفيفاً الي 20.1% بينما انخفض القطاع الخدمي الي 47.9%،وفي العام 2014م انخفض القطاع الزراعي انخفاضاً كبيراً ليبلغ 28.2% وارتفع القطاع الصناعي والخدمي الي 23.1% و 48.7% علي التوالي، أما في العام 2015م ارتفع القطاع الزراعي الي 29.9% وانخفض القطاع الصناعي الي 20.1% بينما ارتفع القطاع الخدمي ارتفاعاً كبيراً ليسجل 50%،وخلال العام 2016م انخفض القطاع الرزاعي الي 28.9% والقطاع الصناعي الي 20% وارتفع القطاع الخدمي الي 51%، أما خلال العام 2017م ارتفع القطاع الزراعي الي 29% والصناعي 20.1% وانخفض القطاع الخدمي الي 50.9% ، خلال العام 2018م أنخفض القطاع الزراعي انخفضاً كبيراً ليسجل 23.9% وكذلك القطاع الصناعي 17.4% بينما ارتفع القطاع الخدمي ارتفاعاً كبيراً ليسجل 58.7% من جملة الناتج المحلي الإجمالي.

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR)
ISSN: ISSN: 2643-976X
Vol. 4, Issue 8, August – 2020, Pages: 67-81

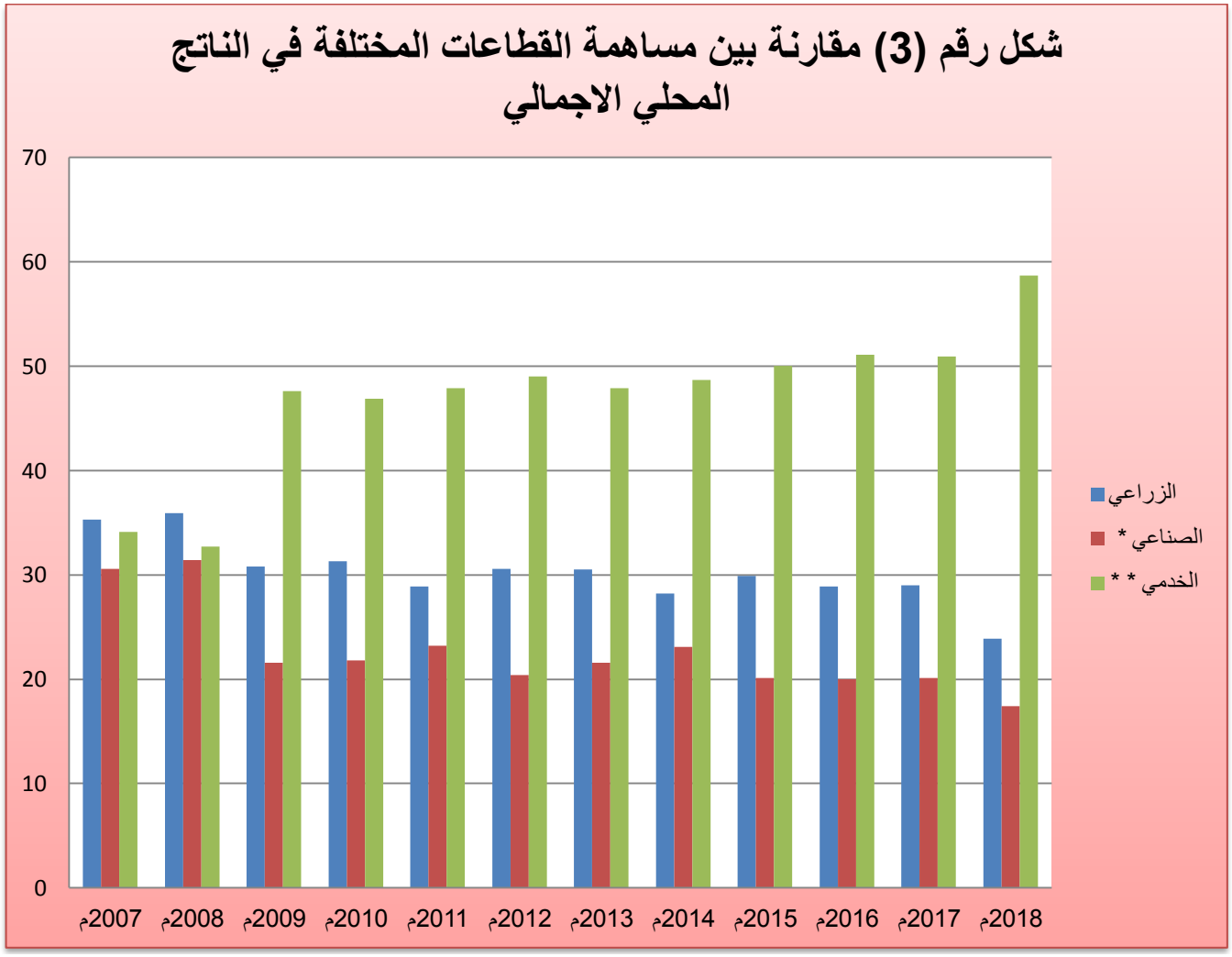

إعداد الباحثة بالاستناد علي بيانات الجدول رقم (4)

من خلال الشكل أعلاه نجد أن هناك تذبذب في مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي اما القطاع الخدمي في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (4) يوضح التغيير في مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2007م – 2018م

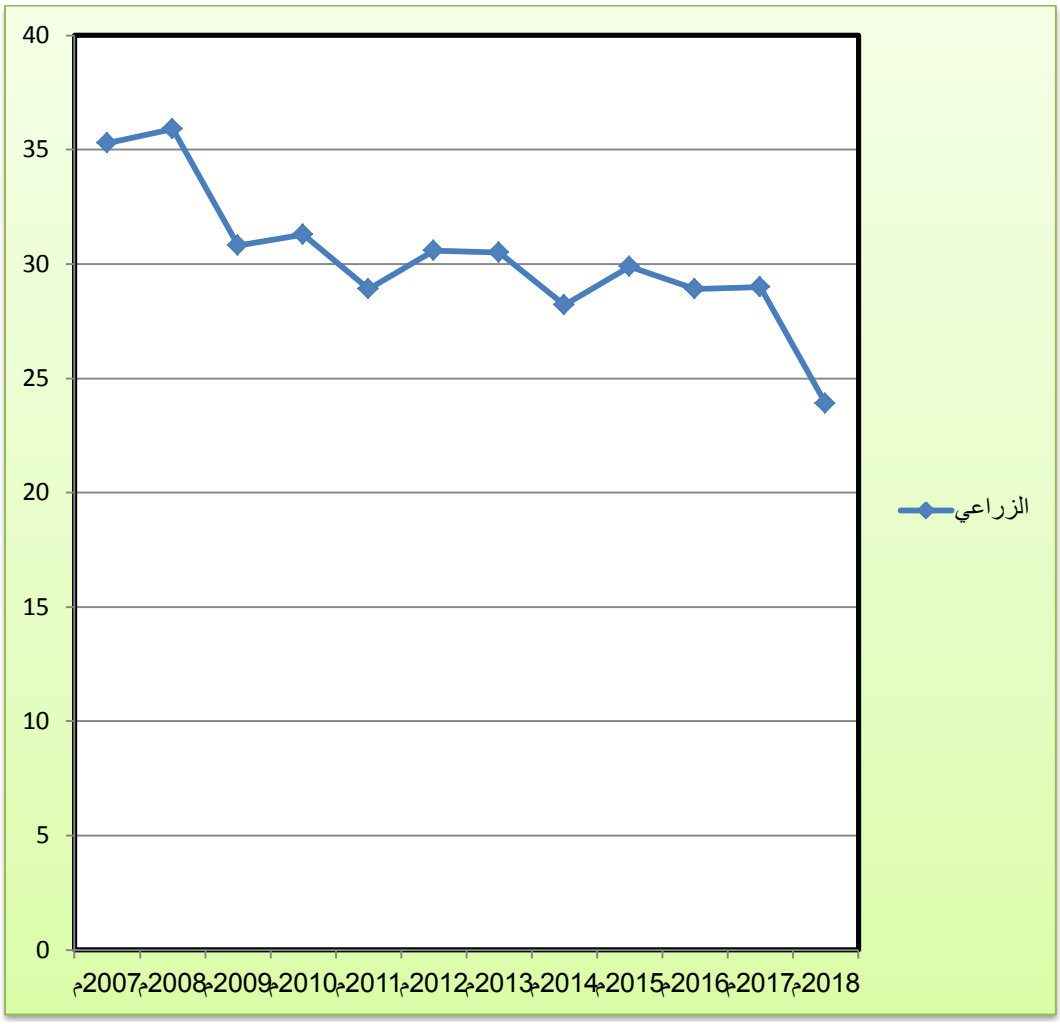

إعداد الباحثة بالاستناد علي بيانات الجدول رقم (4)

من خلال الشكل أعلاه نجد أن هناك تذبذب في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (5) يوضح التغيير في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2007م – 2018م

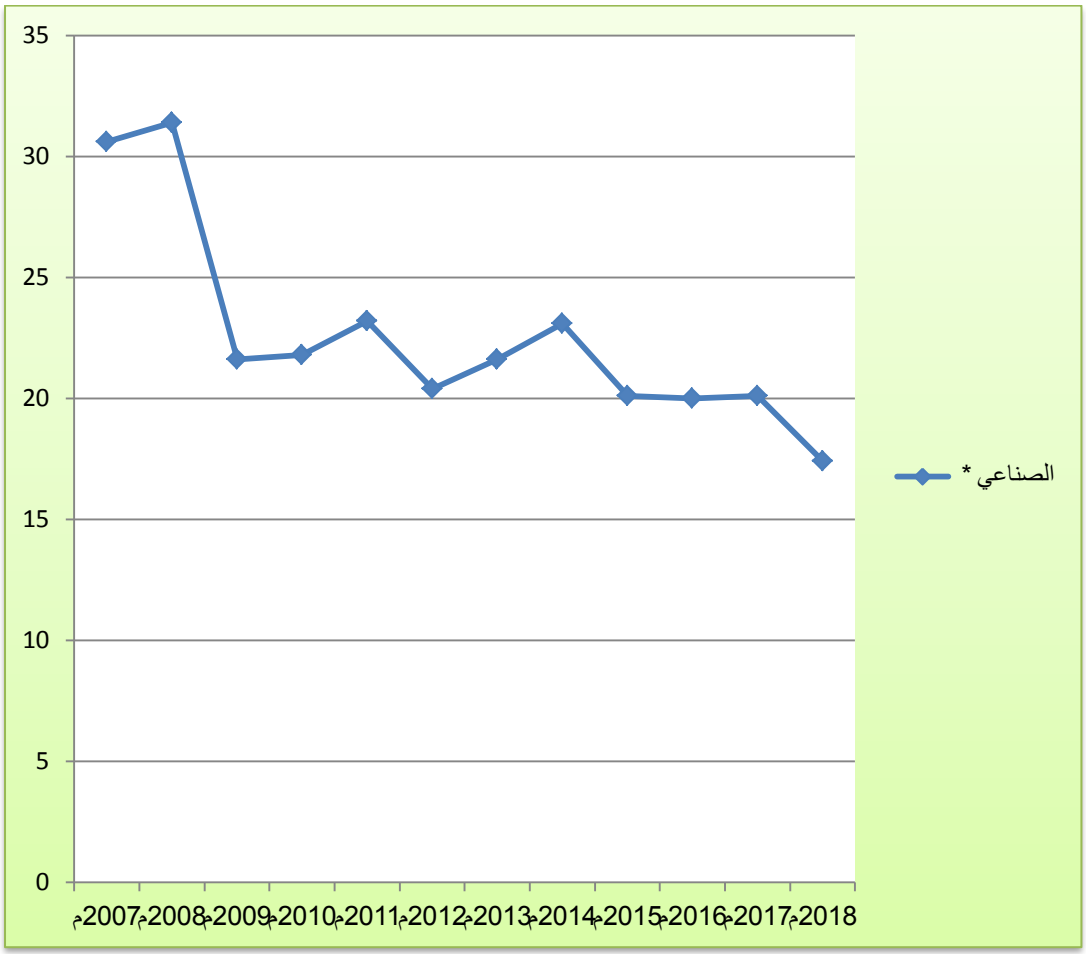

إعداد الباحثة بالاستناد علي بيانات الجدول رقم (4)

من خلال الشكل أعلاه نجد أن هناك تذبذب في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (6) يوضح التغيير في مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2007م – 2018م

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research (IJAAFMR)
ISSN: ISSN: 2643-976X
Vol. 4, Issue 8, August – 2020, Pages: 67-81

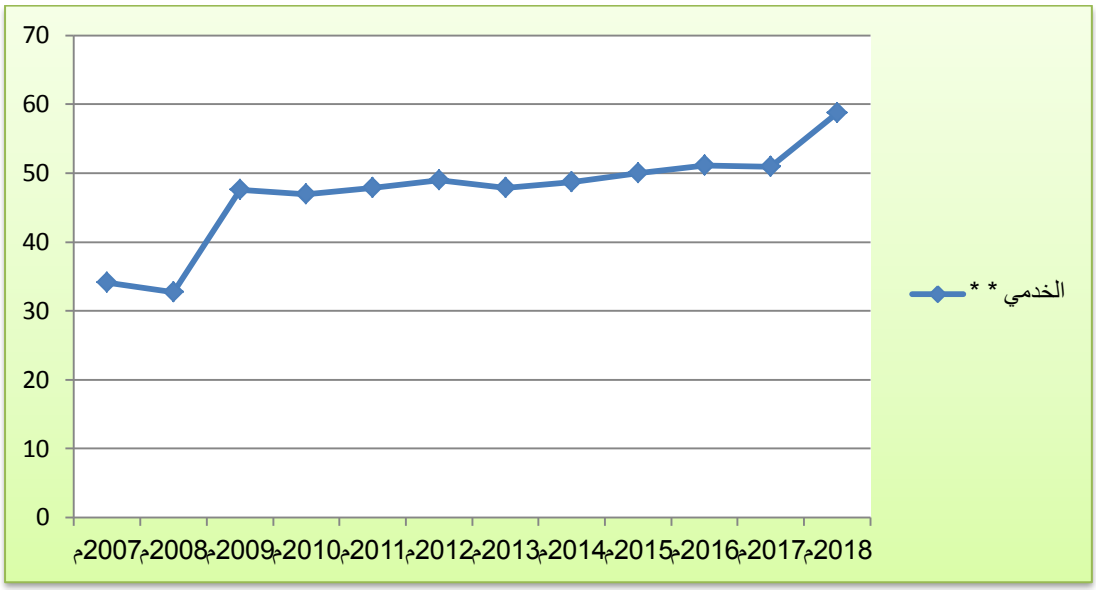

إعداد الباحثة بالاستناد علي بيانات الجدول رقم (4)

من خلال الشكل أعلاه نجد أن هناك ارتفاع في مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

من الشكل (4 و5 و 6) يتضح لنا الاعتماد علي القطاع الخدمي وهي قطاع غير منتج.

الخاتمة:

لقد ساهم تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإزدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي الي إزدياد حجم النفقات العامة، بشكل جعلها من أهم أدوات السياسية المالية في أي نظام اقتصادي كان ، فوجود النفقة العامة لا يبررها الجانب الاقتصادي فقط وإنما يبررها الجانب الاجتماعي الذي شمله دور الدولة حيث أن إخفاق آلية السوق في تسيير النشاط الاقتصاد انطلاقاً من فكرة "اليد الخفية" وتعدد الآثار الخارجية السلبية لنشاط القطاع الخاص الذي هم تعظيم الربح ، أدي الي ضرورة تدخل الدولة بقصد التخصيص الأمثل للموارد والمساهمة في النشاط الاقتصادي لضمان فعالية أكبر للأداء الاقتصادي.

إن سياسية الإنفاق العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة فإنها تخضع الي جملة من الضوابط والمحددات تجنباً لعدم الرشادة ونقص الفعالية ، ولكن ذلك لم يمنع زيادة حجم النفقات العامة بسبب تعدد الحاجات العامة التي لاحصر لها، إذ يكون الهدف منها زيادة تطوير الجانب الاجتماعي من صحة وتعليم هو تحسين الوضعية الاقتصادية وتحسين متغيرات الاقتصاد الكلي وذلك باستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي التي إن تحققت فإن ذلك يعني تحسن باقي المؤشرات من عمالة و إنتاج واستثمار.

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لأي سياسية اقتصادية كانت ، بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب علي وضعية الاقتصاد ككل وتتدرج ضمنه عديد من المؤشرات التي تتبع وضعية هذا المؤشر ، والذي يخضع الي جملة من العوامل والمحددات تعد من أساسيات عملية النمو الاقتصادي وتؤثر من خلاله علي باقي المتغيرات الاقتصادية.

النتائج:-

1. زيادة حجم الانفاق العام في الدولة يؤدي الي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج).
2. تكمن أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص او بين السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية ذلك بسبب عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أكفأ.
3. الانفاق العام علي الاستثمارات العامة في شكل بني تحتية وهياكل قاعدية هو الاكثر تأثيراً علي النمو الاقتصادي بشكل إيجابي .
4. يوثر الاستهلاك العام علي النمو الاقتصادي بشكل كبير في الدول النامية مقارنة بالمتقدمة اذ أن الدول النامية ينخفض فيها الوعي الادخاري وتقل فيها درجة تطور الأسواق المالية.
5. غياب الرشد الاقتصادي إذا أن اغلبية الصرف الاقتصادي في القطاعات غير المنتجة (خدمية).

التوصيات :-

1. ترشيد الإنفاق وذلك بوضع أولوية للصرف علي القطاعات المنتجة لزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي ،ووضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.
2. جذب رؤوس الأموال الوطنية وذلك بوضع سياسات استثمارية جاذبة.
3. تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي لتدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة.
4. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتح مجالات توسعها لتشجيع الجهاز الانتاجي المحلي ، لتمكينها من الاستفادة من الظروف الإيجابية في السوق المحلي سواء من حيث تزايد الطلب علي السلع الإستهلاكية والمواد الغذائية أو من ناحية تزايد الطلب علي المواد والتجهيزات الصناعية ، بدل التوجه الي الإستيراد لتلبية ذلك الطلب المتزايد.

المراجع:-

كتب عربية :

1. د. أحمد عبد الله إبراهيم ، المالية العامة التشريع والتطبيق في السودان ، الطبعة الثانية 2012 .
2. حسني علي خربوش: تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1984.
3. حيدر وهاب عبود: دروس في المالية العامة والتشريع المالي ، الجامعة المستنصرية ، العراق (بغداد) ، (بيون).

تقارير :-

1. تقارير بنك السودان المركزي السنوية للفترة من 2007-2008م.

مواقع الانتريت :

1. https://.wikipedia.org/wiki.
2. www.fanack.com